المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
ولاية باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

الأربعاء، ٢٧ من ربيع الأول ١٤٤٠هـ | ٢٠١٨/١٢/٠٥م | رقم الإصدار: ١٤٤٠ / ١٤

بيان صحفي

النظام يؤكد على أنه لا يرعى إلا شؤون النخبة الحاكمة القوية

تم هدم ٧,٠٠٠ متجر و١٠,٠٠٠ مظلة شمسية و٢,٠٠٠ كشك في كراتشي بقسوة بعد صدور أمر من المحكمة العليا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ لإنهاء التعدي على الشوارع والأراضي العامة، مما أثار غضبًا كبيرًا واحتجاجا واسعا بين الناس. وبعد أن فقد الآلاف أعمالهم التجارية ومن دون تعويضهم، أعلن وزير الحكومة المحلية في إقليم السند (سعيد غاني) عن إجراءات إعادة التوطين في الثالث من كانون الأول/ديسمبر. ثم في الرابع من كانون الأول/ديسمبر، أمر رئيس الوزراء بتقديم طلب مراجعة لقرار المحكمة. لقد كانت "حملة مكافحة التعدي" تشبه التدمير الهائل الذي يحصل عادة من القوى العدوانية، والتي تحطم كل ما في طريقها، معتبرة الخسائر البشرية أو الاضطراب في العيش "أضراراً جانبية". وفي الأسابيع الماضية التي حدث فيها التدمير، كان النظام يتعامى عن محنة الناس، واستيقظ فقط عندما ارتفعت وتيرة احتجاجات الناس، بحيث أصبحت مؤثرة في الرأي العام. وحتى ذلك الحين، أعلن النظام إجراءات رمزية، كانت ضئيلة ومتأخرة للغاية. من الواضح أن موقف هذه الدولة لا يشبه موقف الدولة التي تعني نفسها برعاية شئون الناس، بل إن موقفها هو كما لو أنها كانت دولة استعمارية. وعلى هذا النحو، فإن الوضع الحالي يؤكد على طبيعة الديمقراطية التي تهتم فقط بمصالح نخبة صغيرة وقوية تتناوب على الحكم، في حين إنها وسيلة لمعاناة الناس.

إنّ رعاية شئون الناس لتوفير سبل العيش الكريم لهم حتى يتمكنوا من إطعام أنفسهم، هو واجب في الإسلام، فقد قال رسول الله ﷺ: **«مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا»** رواه الترمذي. كما إن توفير وسائل العيش هو أحد المسؤوليات الأساسية الواجبة على الدولة، فقد قال رسول الله ﷺ: **«كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»** رواه البخاري. وبالتالي، لا يقع على عاتق الدولة مسؤولية ضمان التنقل السلس والنقل العام فقط، بل يقع على عاتقها أيضا مسؤولية ضمان تعويض المتضررين من أي تعديلات أو إجراءات على الشارع العام، وهو ليس منّة من الدولة، بل هو جزء من الاهتمام برعاية شئون الناس، ومن الواضح أنه لن يكون هناك راحة للناس في ظل الديمقراطية، بصرف النظر عن من هو الحزب "الوطني" الحاكم! لذلك يجب على المسلمين أن يديروا ظهورهم للقانون الذي وضعه البشر، وأن يسعوا للحكم بما أنزل الله ﷻ. ويجب أن يكون واضحا أن دولة الخلافة على منهاج النبوة هي العلاج الوحيد لمعاناة الناس؛ لأنها ترعى شئون الناس من خلال تطبيق أحكام الإسلام، والحاكم في دولة الخلافة هو أول من يجوع وآخر من يشبع، وأول من "يثور" عندما يسمع عن معاناة الناس، قال رسول الله ﷺ: **«إِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ»** متفق عليه

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية باكستان

Webpage: www.hizb-pakistan.com Twitter: http://twitter.com/HTmediaPAK
E- mail: HTmediaPAK@gmail.com
Facebook: http://www.facebook.com/pages/Naveed-Butt-Media-Office-HT/116266191744214

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي المركزي
www.hizb-ut-tahrir.info